

«التغيير والإصلاح»: قانون الستين مات

إلى ستة نواب، كما هو الطرح اليوم، لا يحتاج إلى تعديل دستوري لانتخابات ٢٠١٣. ولم يستبعد أن «تجرى الانتخابات سنة ٢٠١٣ بموجب القانون الحالي، الذي يرفضه الجميع قولاً لا فعلاً».

● أشار عضو التكتل النائب اميل رحمة في حديث إلى تلفزيون «أو. تي. في»، إلى أن «من حق رئيس الحكومة الايستقيل على وقع الدم». وأوضح أنه «مع إحالة ما قيل عن النائب عقاب صقر إلى القضاء». ودعا «القضاء إلى الإسراع في محاكمة شباب آل المقداد».

وأشار إلى أنه «مهتم أكثر من ١٤ آذار بكشف المسؤولين عن جرائم الاغتتيال، ولكن دون استباق القضاء، وأن الخطاب السياسي لتيار «المستقبل»، أخطر مما يشاع عن تهريب الاسلحة إلى سوريا». واعتبر أن «زيارة وفد ١٤ آذار إلى غزة، تعبر عن إزدواجية معايير في التعامل مع الموضوع، لأنهم يؤيدون المقاومة حيث تختلف مع النظام السوري، ويحاربونها في مكان آخر».

المشتركة، وقد ينتدب رئيساً لجلسة اللجان النيابية غير النائب فريد مكاري»، مشيراً إلى أن «الأكثرية الحالية التي تمسك بمجلس النواب ترى ضرورة السير بمناقشة قانون الانتخاب». وشدد على أن بري «لا يقوم بتطويق قوى ١٤ آذار وعلى المجلس أن يواصل عمله».

واعتبر أن «قانون الستين مات والأكثرية والغالبية ترفضه»، مشيراً إلى أن «البطريك بشار بطرس الراعي لم يغير موقفه من قانون الستين ولديه تمن جدي بتغييره».

● لفت عضو التكتل النائب نعمة الله أبي نصر في لقاء معه في جامعة سيدة اللويزة، إلى أن «لا نية جدية لدى الدولة لإشراك المغتربين في الانتخابات النيابية المقبلة»، معتبراً أن «قرارات الوزارات تتبدل، ولا سيما وزارتي الداخلية والخارجية بحسب طائفة الوزير». وأبدى «استغرابه للمواقف الصادرة عن مجلس النواب»، معتبراً أن «مجلس الوزراء رأى في زيادة ١٢ نائباً يمثلون الإغتراب، مادة دستورية تحتاج إلى تعديل دستوري، أما إنقاص العدد

رأى نواب تكتل «التغيير والإصلاح» أمس، أن «هدف مقاطعة قوى ١٤ آذار هو قطع الطريق أمام أي قانون انتخابي يؤدي إلى تمثيل صحيح وتحديد الطرف المسيحي في البلد»، مشددين على أن «قانون الستين مات والأكثرية والغالبية ترفضه».

× رأى عضو التكتل النائب فريد الخازن في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان. ضبيه»، أنه «لا يمكن أن نستمر في ظل مقاطعة قوى الرابع عشر من آذار للمؤسسات الدستورية عوض الذهاب إلى الحوار والبحث جدياً في ملفي الحكومة وقانون الانتخاب». وأكد أن «هناك ظروفًا طارئة في المنطقة تفرض علينا التفاهم والحوار»، لافتاً إلى أن «هدف المقاطعة قطع الطريق أمام أي قانون انتخابي يؤدي إلى تمثيل صحيح وتحديد الطرف المسيحي».

× أكد عضو التكتل النائب وليد خوري في حديث إلى إذاعة «صوت لبنان. الحرية والكرامة»، أن «الرئيس نبيه بري يقوم بواجبه في إحالة قانون الانتخاب إلى اللجان النيابية